من الصحافة الإيرانية

خاص

من الصمود إلى الدبلوماسية.. إيران توظّف حضورها الدولي لترسيخ روايتها العالمية

اعتبر وزير التراث الثقافي والسياحة والحرف اليدوية «سيد رضا صالحي أميري» أن مشاركة الوفد الإيراني في الاجتماع الـ١٢٦ للمجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية في إسبانيا شكّلت محطة مهمة لإعادة تقديم صورة الجمهورية الإسلامية الإيرانية أمام المجتمع الدولي، في مرحلة حساسة أعقبت الحرب الأخيرة المفروضة التي شاركت فيها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضد إيران، مؤكدًا أن هذه المشاركة عكست قدرة طهران على الجمع بين الصمود في الميدان والانفتاح على الحوار والسلام في الساحات الدولية.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «شرق»، يوم الأربعاء ١٧ حزيران/ يونيو، أن هذه المشاركة أتاحت فرصة مباشرة لنقل صوت الشعب الإيراني إلى العالم، وشرح حقيقة ما تعرضت له البلاد من عدوان، مع التركيز على البُعد الإنساني للحرب وضرورة عودة المجتمع الدولي إلى مبادئ العدالة والعقلانية واحترام الكرامة الإنسانية، مشيرًا إلى أن ردود فعل العديد من المسؤولين والخبراء الدوليين أظهرت تعاطفًا واضحًا مع إيران وموقفها. وتابع الكاتب أن الاجتماعات الثنائية التي عقدها الوفد الإيراني مع عدد من الدول، بينها نيجيريا واليونان والصين وناميبيا، أسست لمسار جديد من التعاون السياحي والثقافي، بما يعزز العلاقات الدولية لإيران ويفتح آفاقًا اقتصادية وتنموية جديدة، خاصة في مجالات السياحة البحرية، التبادل الثقافي، وتوسيع حضور إيران في الأسواق الآسيوية والإفريقية. ولفت صالحي أميري إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ركزت خلال اللقاءات الرسمية على تقديم السياحة كأداة استراتيجية لتعزيز السلام، وتقوية التنمية المتوازنة، ودعم المجتمعات المحلية، مستعرضة مبادرات وطنية ناجحة تعكس قدرة إيران على تحويل إمكاناتها الحضارية والإنسانية إلى مشاريع تنموية مؤثرة على المستوى الدولي. وأوضح أن التجربة الأخيرة أكدت مجددًا أن قوة إيران الحقيقية تكمن في تماسك شعبها، وهويتها التاريخية، وقدرتها على مواجهة الضغوط الخارجية دون التخلي عن نهج الحوار والتواصل البناء مع العالم.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن رسالة إيران إلى المجتمع الدولي واضحة، وهي أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قادرة على تحويل معاناة المواجهة إلى فرصة لبناء الثقة الدولية، وترسيخ الحوار بين الشعوب، والمساهمة الفاعلة في صياغة مستقبل عالمي يقوم على التعاون والاستقرار بدلًا من الصراعات والمواجهات.

التفاهم مع واشنطن يكرّس صمود إيران ويؤسس لمرحلة جديدة من المكاسب الاستراتيجية

رأى الناشط السياسي الإيراني «علي محمد نمازي» أن التفاهم الأخير الذي أفضى إلى وقف إطلاق النار بعد أسابيع طويلة من المواجهة العسكرية المكثفة، يعكس نجاح إيران في فرض معادلات جديدة على الولايات المتحدة، بعدما أثبتت قدرتها على الدفاع الشامل وحماية مصالحها الاستراتيجية، مادفع واشنطن إلى القبول بمسار التفاهم بدل الاستمرار في التصعيد العسكري.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «جهان صنعت»، يوم الأربعاء ١٧ حزيران/ يونيو، أن الطرف الأميركي دخل المواجهة وهو يعتقد بإمكانية حسمها سريعًا، إلا أن الردّ الإيراني الحازم، سواء عبر التحكم بممرات الطاقة الحيوية في مضيق هرمز أو عبر استهداف القواعد الأميركية في المنطقة، أدى إلى تغيير الحسابات الأميركية ودفعها للبحث عن مخرج سياسي يحد من خسائرها. وتابع الكاتب: أن الخلافات العميقة الممتدة منذ عقود بين طهران وواشنطن جعلت الوصول إلى اتفاق شامل أمرًا معقدًا، ما استدعى الانتقال أولًا إلى مرحلة تفاهم أولي يمهد تدريجيًا لمعالجة الملفات العالقة بين الجانبين ضمن توازن يحفظ المصالح الإيرانية. ولفت نمازي إلى أن الضغوط المتزايدة على الإدارة الأميركية، وخصوصًا استعجال الرئيس الأميركي في إنهاء المواجهة، أظهرت حجم المأزق الذي واجهته واشنطن بعدما فشلت رهاناتها الأولية في فرض وقائع ميدانية لصالحها. وأوضح الكاتب أن وقف إطلاق النار واستئناف حركة التجارة ورفع الضغوط البحرية يمثل فرصة مهمة أمام إيران لتعزيز الاستقرار الداخلي وإعادة تنشيط الاقتصاد، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة تتطلب إدارة المفاوضات بحكمة تضمن تحقيق أكبر قدر من المكاسب الوطنية بأقل التنازلات الممكنة.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن إيران مطالبة باستثمار هذه المرحلة لتعزيز التهدئة الإقليمية، وترسيخ سياسة قائمة على المصالح الوطنية، بما يضمن حماية موقعها الاستراتيجي وتعزيز مكانتها في المعادلات الدولية المقبلة.

حرب إيران تكشف مأزق واشنطن وتُسقط رهانات الهيمنة الأميركية

رأى الكاتب الإيراني «مهدي حسني» أن الحرب الأخيرة التي شنتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية كشفت فشلًا استراتيجيًا واضحًا، بعدما عجزتا عن تحقيق الأهداف الكبرى التي تم الإعلان عنها منذ بداية عملية «الغضب الملحمي»، وفي مقدمتها إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية، وإجبار طهران على الاستسلام الكامل، وإنهاء نفوذها الإقليمي، الأمر الذي أكد مجددًا قدرة إيران على فرض معادلات الردع والصمود في مواجهة الضغوط الخارجية.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «وطن امروز»، أمس الأربعاء ١٧ حزيران/ يونيو، أن تقرير مجلة «فورن أفيرز» الأميركية أقرّ بأن الولايات المتحدة حققت بعض المكاسب التكتيكية المحدودة، إلا أن ذلك لم ينجح في تغطية الإخفاق الاستراتيجي الكبير، خاصة بعد فشلها في تشكيل تحالف دولي واسع ضد إيران أو إقناع المجتمع الدولي بأن طهران تمثل تهديدًا يستدعي هذه المواجهة العسكرية.

وتابع الكاتب: أن الحرب أظهرت استنزافًا خطيرًا للقدرات العسكرية الأميركية، إذ اضطرت واشنطن لاستهلاك كميات ضخمة من الذخائر المتطورة والصواريخ الاستراتيجية، في وقت كشفت فيه المواجهة محدودية قدرة الولايات المتحدة على خوض حروب طويلة الأمد أو إدارة نزاعات متزامنة على أكثر من جبهة دولية.

ولفت حسني إلى أن هذه المواجهة وجهت ضربة مباشرة لصورة الولايات المتحدة باعتبارها الضامن الأمني الرئيسي لمنطقة الشرق الأوسط، بعدما فشلت في تحييد القدرات الإيرانية أو منع طهران من استخدام أوراقها الاستراتيجية، بما في ذلك الضغط على الملاحة البحرية وإرباك الاقتصاد العالمي عبر التحكم بالممرات الحيوية.

وأوضح أن تداعيات الحرب عمقت كذلك حالة عدم الثقة بين واشنطن وحلفائها في الخليج الفارسي، حيث باتت الدول الحليفة تشكك أكثر من أي وقت مضى بقدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها الأمنية وحماية مصالحها الإقليمية.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الحرب ضد إيران أثبتت أن أي مواجهة طويلة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستفرض أثمانًا عسكرية وسياسية واقتصادية باهظة على الولايات المتحدة، فيما يواصل صمود طهران إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية بصورة متسارعة.

أوراق القوّة الكامنة لدى إيران

سيد محمد حسيني
خبير اقتصادي

على مدى عقود، تركز تحليل قوة إيران في الأدبيات الجيوسياسية بصورة رئيسية على عنصرين أساسيين: الاحتياطيات الضخمة من الهيدروكربونات والموقع الاستراتيجي في مضيق هرمز. وكلما دار الحديث عن أدوات الضغط التي تمتلكها إيران، انصبّ الاهتمام على سوق النفط وصادرات الطاقة وأمن الملاحة في الخليج الفارسي. إلا أن التطورات التي شهدتها السنوات الأخيرة تشير إلى أن بنية القوة في الاقتصاد العالمي تتغير بسرعة، وأن مصادر جديدة للتأثير والردع آخذة في الظهور. فالعالم اليوم لم يعد يدور حول النفط وحده. فقد أصبحت قضايا الأمن الغذائي، والمواد الأولية للصناعات المتقدمة، وسلاسل الإمداد الزراعية، ومصادر الطاقة الناشئة، تحظى بالأهمية نفسها التي كان يحظى بها النفط في القرن العشرين. وفي مثل هذه الأجواء، تمتلك إيران قدرات وإمكانات لم تحظ بالاهتمام الكافي؛ لكنها قد تتحول مستقبلاً إلى أوراق فعالة للمساومة الجيوسياسية.

وأصبح إدراك هذه الحقيقة أكثر أهمية بالنسبة لصنّاع القرار في الغرب، لأن مظاهر الاعتماد الاقتصادي الجديدة لا تُعرَّف بالضرورة في إطار النفط والغاز، بل تتشكل في قطاعات ترتبط بصورة مباشرة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة العالمين في المستقبل.

الأسمدة الكيميائية؛ عامل مؤثر ومنسي في الأمن الغذائي العالمي

كشفت الحرب الأوكرانية وأزمات سلاسل الإمداد العالمية عن حقيقة مهمة مفادها أن الأمن الغذائي العالمي يعتمد على توفر الأسمدة الكيميائية بصورة مستقرة، قبل اعتماده على الحقول الزراعية. فقد أدى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة إلى قفزة كبيرة في تكاليف إنتاج الأسمدة الكيميائية. وأظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية أن أي اضطراب في سوق الأسمدة قد يخلّف آثاراً أوسع بكثير من الاضطرابات التي تصيب أسواق بعض المحاصيل الزراعية. فضعف الوصول إلى الأسمدة يؤثر مباشرة في إنتاج الحبوب والمحاصيل الزراعية وأسعار المواد الغذائية.

وفي هذا المجال تتمتع إيران بمزايا مهمة، إذ تملك مواردها ئلة من الغاز الطبيعي، وقدرات كبيرة على إنتاج اليوريا، فضلاً عن موقع جغرافي ملائم لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الإقليمية، الأمر الذي جعل طهران أحد اللاعبين المحتملين المهمين في سوق الأسمدة الكيميائية.

وتتضح أهمية هذه القضية أكثر في ظل مواجهة العديد من كبار منتجي الأسمدة في العالم قيوداً على التصدير وضغوطاً بيئية وارتفاعاً في تكاليف الإنتاج. وخلال الأشهر الأخيرة، فرضت الصين أيضاً حصصاً تصديرية جديدة على اليوريا بهدف إدارة سوقها الداخلية. ويشير هذا النهج إلى أن سوق الأسمدة العالمية دخل تدريجياً مرحلة حساسة واستراتيجية.

وفي مثل هذه الظروف، فإن الدولة القادرة على توفير إنتاج مستدام وصادرات موثوقة من الأسمدة الكيميائية لن تكون مجرد مُصدّر للمنتجات البتروكيميائية، بل ستصبح جزءاً من معادلة الأمن الغذائي العالمي.

الهيدروجين الأخضر؛ جيوسياسية الطاقة في القرن الحادي والعشرين

إذا كانت الأسمدة الكيميائية ترتبط بالأمن الغذائي العالمي في المستقبل، فإن الهيدروجين الأخضر يرتبط بأمن الطاقة خلال العقود المقبلة. فالكثير من الدول الصناعية، ولا سيما في أوروبا، تنظر إلى الهيدروجين باعتباره أحد أهم أدوات الانتقال من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة البديلة. والمنافسة حول الهيدروجين ليست مجرد منافسة تكنولوجية، فكما تحولت المنافسة على النفط في القرن العشرين إلى منافسة جيوسياسية، فإن التنافس على إنتاج الهيدروجين ونقله ووضع معاييره بات يكتسب أهمية استراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

وقد حذر الباحثون في مجال العلاقات الدولية مراراً خلال السنوات الأخيرة من أن معركة المستقبل الأساسية لن تقتصر على إنتاج الهيدروجين، بل ستدور أيضاً حول تحديد قواعد الحوكمة وآليات نقله. فالدولة التي تتمكن من الحصول على موقع مؤثر في سلسلة إنتاج الهيدروجين ونقله ستؤدي دوراً مهماً في نظام الطاقة العالمي القادم.

ومن الناحية الجغرافية والطاقوية، تمتلك إيران إمكانات ملحوظة في هذا المجال. فموارد الطاقة الواسعة، وإمكانية الوصول إلى المياه المفتوحة، وموقعها العابر للممرات التجارية، وقدرتها على الارتباط بالأسواق الآسيوية والأوروبية، كلها عوامل تهيئ الظروف لكي تتحول إيران على المدى الطويل إلى أحد اللاعبين المهمين في اقتصاد الهيدروجين؛ وبطبيعة الحال، فإن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب استثمارات ونقلاً للتكنولوجيا وتخطيطاً طويل الأمد، إلا أن أهميتها الاستراتيجية كبيرة إلى درجة لا يمكن معها استبعادها من معادلات الجغرافيا السياسية المستقبلية.

القوّة في عصر سلاسل الإمداد

أحد أهم الدروس المستفادة من الأزمات الأخيرة هو أن مفهوم القوة يشهد تحولاً متسارعاً. ففي الماضي كان التحكم بالموارد الخام وحده يشكل مصدر الأهمية، أما اليوم فقد أصبح التحكم بسلاسل الإمداد يحظى بأهمية أكبر.

فالدولة التي تتمكن من التمركز داخل الحلقات الحيوية للاقتصاد العالمي ستكتسب مكانة قد تكون أكثر تأثيراً حتى من القوة العسكرية. وتتجلى هذه الحقيقة بوضوح في قطاعات أشباه الموصلات، والعناصر النادرة، والبطاريات المتقدمة، وحتى الأسمدة الكيميائية.

وفي مثل هذه الظروف، ينبغي لإيران أن تتجاوز النظرة التقليدية للجغرافيا السياسية المرتكزة على النفط. فالقوة الاقتصادية المستقبلية لن تُعرَّف فقط من خلال تصدير النفط الخام، بل إن المشاركة في سلاسل الإنتاج، والحضور في الصناعات الاستراتيجية، والاضطلاع بدور في الأمن الغذائي وأمن الطاقة العالميين، ستشكل جميعها مصادر جديدة للقوة الوطنية.

وتكتسب هذه التحولات أهمية خاصة في وقت تعيد فيه العديد من الدول النظر في أنماط اعتمادها الاقتصادي. فقد دفعت الحروب والعقوبات والأزمات الجيوسياسية الحكومات إلى إيلاء اهتمام أكبر لأمن سلاسل الإمداد. ويوفر هذا التوجه فرصاً جديدة للدول القادرة على تقديم نفسها بوصفها مورداً موثوقاً يمكن الاعتماد عليه.

دور مضيق هرمز في إعادة تعريف القوة التفاوضية لإيران

لسنوات طويلة، كان يُنظر إلى الموقع الإيراني على أنه أهم ورقة استراتيجية تمتلكها البلاد، وذلك بحكم موقعها في مسار نقل الطاقة عبر مضيق هرمز. ولا تزال هذه القراءة تحتفظ بأهميتها؛ لكنها لم تعد تفسر الصورة كاملة. فإيران تمتلك اليوم القدرة على التأثير في المعادلات العالمية في مجالات تتجاوز الطاقة الأحفورية. فسوق الأسمدة الكيميائية، والأمن الغذائي، وسلاسل الصناعات البتروكيميائية، واقتصاد الهيدروجين الناشئ، جميعها يمكن أن تتحول إلى مصادر جديدة للتأثير الجيوسياسي. وتكمن أهمية هذه القدرات في أنها، بخلاف النفط، أقل عرضة للاستبدال السريع، كما أنها ترتبط مباشرة بالاحتياجات الأساسية للمجتمعات البشرية. فالأمن الغذائي وأمن الطاقة في المستقبل مجالان لا تستطيع الدول أن تتعامل معهما بقدر من اللامبالاة أو التجاهل.

إنّ العالم يتجه نحو مرحلة جديدة لا تُقاس فيها القوة الجيوسياسية بمجرد عدد براميل النفط أو حجم صادرات الطاقة. فقد أصبحت سلاسل الإمداد، والأمن الغذائي، والتكنولوجيات الحديثة، والطاقة النظيفة، عناصر حاسمة في تحديد القوة الوطنية.

وفي هذا الإطار، تمتلك إيران إمكانات تتجاوز دورها التقليدي في سوق النفط. فإنتاج الأسمدة الكيميائية، والوصول إلى مصادر طاقة منخفضة الكلفة، والموقع الترانزيتي المتميز، والقدرة على الانخراط في اقتصاد الهيدروجين، كلها عوامل يمكن أن تشكل أدوات جديدة لتعزيز القوة التفاوضية للبلاد.

إن مستقبل الجغرافيا السياسية لإيران لن يُصنع في مضيق هرمز وحده. فجزء من هذا المستقبل سيتشكل في الحقول الزراعية حول العالم، وفي مصانع إنتاج الأسمدة، وفي شبكات نقل الطاقة النظيفة؛ هناك حيث تُمارَس القوة عبر مسارات أقل ظهوراً للعيان؛ لكنها أكثر عمقاً واستدامة وتأثيراً.

تحليل تداعيات الانتخابات الأخيرة في أرمينيا

اعتبرت خبيرة شؤون القوقاز «مطهرة حيدري» إن فوز حزب العقد المدني بقيادة نيكول باشينيان في انتخابات ٧ يونيو/ حزيران ٢٠٢٦، بحصوله على نحو ٥٠٪ من الأصوات و٦٤ مقعداً من أصل ١٠٥ مقاعد، أدى إلى تثبيت السياسة الخارجية لأرمينيا.

وأوضحت حيدري، في حوار مع الموقع الإلكتروني للمجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية، حول تأثير هذا الفوز على السياسة الخارجية الأرمينية: إن هذا الانتصار، على الرغم من الضغوط المركبة والتدخلات الروسية المزعومة، أتاح للحكومة مواصلة خفض الاعتماد على موسكو وتعزيز الروابط مع الغرب بدعم شعبي نسبي.

إلا أن عدم الوصول إلى أغلبية الثلثين في البرلمان فرض قيوداً على إجراء إصلاحات أساسية، مثل تعديل الدستور. ويعكس هذا الفوز استمرار التوجه الحالي لأرمينيا نحو مزيد من الاستقلالية في المجال الدبلوماسي، كما وفر أرضية قوية للمضي في سياسة تنويع العلاقات الخارجية.

وأضافت حيدري: إن توجه أرمينيا نحو أوروبا ينبغي تحليله بوصفه مزيجاً من الواقعية الاستراتيجية والدروس المريرة المستخلصة من التجارب الأمنية. فبعد عجز روسيا عن تقديم دعم فعّال خلال أزمات قره باغ، أوقفت أرمينيا عملياً مشاركتها في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وبدأت في تأمين احتياجاتها العسكرية من فرنسا والهند، كما وسعت تعاونها مع الاتحاد الأوروبي. وقد عززت القمم المهمة التي استضافتها يريفان والقوانين المرتبطة بمسار التعاون هذا التوجه، فيما أكدت الانتخابات الأخيرة أنه يمثل خياراً واعياً لدى شريحة واسعة من المواطنين، ويُنظر إلى هذا المسار على أنه محاولة جادة لتنويع العلاقات الخارجية وتحقيق أمن وتنمية أكثر استدامة.

وأكدت الخبيرة، في حوارها عن تداعيات ابتعاد أرمينيا عن روسيا، أن «هذا الابتعاد يحمل نتائج مزدوجة تستوجب دراسة دقيقة تستند إلى الوقائع. فمن الناحية الأمنية، يؤدي تراجع الضمانات التقليدية التي كانت توفرها موسكو إلى زيادة المخاطر على المدى القصير، ولا سيما في مواجهة الضغوط المحتملة من أذربيجان أو تركيا، إلا أن أرمينيا تعمل في المقابل على تعزيز قدرتها على الصمود واستقلاليتها من خلال شراء معدات دفاعية متنوعة والاستفادة من بعثات المراقبة الأوروبية.

أما اقتصادياً، فقد كانت التبعية السابقة مصدر هشاشة وفرضت قيوداً متعددة، بينما يبدو أن استثمارات الاتحاد الأوروبي، وممرات النقل الجديدة، وتنويع الشركاء، تساعد في الحفاظ على النمو الاقتصادي وتوفير فرص للتنمية المستدامة، رغم استمرار تحديات المرحلة الانتقالية والضغوط المحتملة من موسكو. وعلى المدى البعيد، يمكن لهذا الابتعاد التدريجي أن يعزز السيادة والمصالح الوطنية».

وترى حيدري أن التحول في السياسة الخارجية نحو الغرب يمثل خياراً استراتيجياً طويل الأمد تعود جذوره إلى أحداث عام ٢٠١٨ المعروفة بالثورة المخملية الأرمنية، وقد تسارع هذا المسار بفعل التطورات التي أعقبت الحرب في أوكرانيا وتراجع مكانة روسيا. وقد أسهم فوز باشينيان الأخير في ترسيخ هذا النهج، غير أن المنطق يقتضي عدم اعتباره تحولاً غير قابل للتراجع بصورة كاملة، لأنه يبقى مرتبطاً بالتقدم في عملية السلام مع أذربيجان وبمدى القدرة على إدارة المخاطر المختلفة. ويبدو أن هذا التحول يمثل استجابة للتغيرات الجيوسياسية ومحاولة لإيجاد توازن أفضل في العلاقات الدولية.

كما أوضحت أن «دور الانتخابات الأخيرة في العلاقات مع روسيا يمكن اعتباره، إلى حد كبير، عاملاً مضعفاً للنفوذ الروسي. فعلى الرغم من الحملة التي خاضتها القوى المعارضة القريبة من موسكو، أظهر فوز باشينيان أن النفوذ الروسي آخذ في التراجع وأن أرمينيا تتجه نحو سياسة خارجية أكثر استقلالية.

وفي الوقت نفسه، فإن وجود أحزاب مقربة من روسيا تشغل نحو ٣٠٪ من مقاعد البرلمان يؤكد أن هذا الابتعاد يجب أن يتم بحذر شديد وبمنطق دبلوماسي يضع المصلحة الوطنية في المقدمة حفاظاً على الاستقرار».

وعن أسباب فوز حزب العقد المدني، أشارت حيدري إلى الإدارة النسبية للمشكلات الاقتصادية، وتقديم الانتخابات على أنها خيار بين السلام والمغامرة، وغياب بديل معارض قوي، إضافة إلى الدعم الشعبي لسياسة تنويع العلاقات الخارجية، مضيفة: أن هذه العوامل ترتبط أيضاً بحالة الاستياء من الاعتماد الطويل على روسيا وبالرغبة في تبني مقاربات أكثر واقعية لتحقيق الأمن والتقدم.

ومن خلال أصواتهم، أيد المواطنون مساراً يضع في مقدمة أولوياته تقليل مخاطر الاعتماد المفرط على طرف واحد. وفيما يتعلق بالفرص والتهديدات الناجمة عن احتمال تقارب أرمينيا مع الاتحاد الأوروبي، أوضحت: أن هذا التقارب قد يتيح فرصاً تتمثل في زيادة الاستثمارات الأجنبية، والوصول إلى الأسواق المتقدمة، وتنفيذ إصلاحات مؤسسية، وتعزيز سيادة القانون، وتطوير ممرات الطاقة، بما يدعم التنمية طويلة الأمد. غير أن هناك أيضاً تحديات تتمثل في الضغوط الاقتصادية الروسية، والتوترات الإقليمية، وصعوبة الانتقال من البنى الأوراسية القائمة. ومن ثم فإن الإدارة الدقيقة والمتدرجة لهذا التوازن تمثل مفتاح الاستفادة القصوى من المزايا وتقليل المخاطر.

وفي ختام الحوار، أوضحت حيدري أن تراجع اعتماد أرمينيا على روسيا قد يدفع ميزان القوى في جنوب القوقاز نحو مزيد من التعددية والتنوع. فمع انحسار النفوذ الروسي، تتسع المساحة أمام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والهند وشبكات التعاون الجديدة، الأمر الذي قد يسهم في تحقيق سلام أكثر استدامة. ورغم وجود خطر حدوث فراغ أمني على المدى القصير، فإن المؤشرات تدل على أن هذا المسار، على الرغم من التحديات، قد يشكل خياراً مناسباً لتعزيز السيادة والأمن المستدام والتنمية الاقتصادية في أرمينيا، ويعيد تشكيل التوازنات الإقليمية لمصلحة قدر أكبر من الاستقلالية.